

تونس: لوثة الأحزاب الانتخابية

أمين بن مسعود
كاتب ومحلل سياسي
تونسي

تُشير الأنباء القادمة من قبة البرلمان بتونس العاصمة، إلى أن الكتلة البرلمانية لقب تونس (المكونة من 38 نائبا) بدأت في التفتت والانشقاق على وقع تقديم 10 نواب استقالتهم رسمياً من الكتلة وتحضيرهم لتشكيل كتلة برلمانية مستقلة.

ولكن حافظ الطرفان، الأطراف المستقبلية وقيادة الحزب، إلى حد هذه اللحظة على المرونة في الخطاب الإعلامي وترك باب المصالحة والعودة مفتوحاً، فإن الخطوط العريضة للتصريحات الإعلامية تؤكد أن الاستقالة باتت حقيقة سياسية، وأن القيادة المنتقبة لحزب قلب تونس باتت تتعامل مع الوضعية من مقاربة ما بعد الاستقالة، الأمر الذي يُثبت أن الوهبة قائمة بالفعل منذ فترة، وأنها اتسعت مؤخرًا، أو لنقل أنها باتت خارج السيطرة والإدارة.

في التفاصيل، تتقاطع المصادر من داخل فريق المنشقين في وجود مشاكل في مستوى حوكمة الحزب وديمقراطية القرار، الأمر الذي أثر سلباً في أداء الكتلة النيابية وجعل منها معارضة هدامة غير بناءة، فيما يرد الباؤون بأن الحزب الوليد الذي استطاع تحقيق رقم صعب في الانتخابات التشريعية والرئاسية وصار جزءاً من معادلة الحكم والمعارضة في البلاد، بات محل طمع من قبل المستثمرين في

الإزمات السياسية، وأن المشاكل الحالية هي جراء افتعال خارجي أكثر منها استحقاقات داخلية.

وبغض النظر عن هذه التجاذبات، فإن سيناريو نداء تونس ليس بعيداً عن قلب تونس، لا فقط لأن الأحزاب السياسية التي تشكلت عقب ثورة 14 من يناير 2011، تعاني من هشاشة بنيوية، بل أيضاً لأن نموذج "الأحزاب الانتخابية" قادر على تحقيق الغاية الاقتصادية ولكنه عاجز عن بلوغ القيمة السياسية لأي تنظيم أو حزب يسعى إلى الهيكلية وبناء المؤسسات.

الأحزاب الانتخابية هي لوثة من لوثات التجربة السياسية في تونس، حيث تتعاقد القوى والشخصيات المتنافرة ضمن تنظيم موحد لغاية المناصب والمقاعد دون وحدة فكرية جامعة، وترتفع الشعارات الجذابة المعقودة بخيط التناقض مع أطراف سياسية مُقابلة قصد خلق هوية حزبية مختلفة عن السائد، وتتقاطع مع منظومات إعلامية ومالية وجمعياتية كبرى لغرض خلق الرأي العام وإحداث التوجيه الإقتراعي.

كل ما تقدم حصل في تونس، لا فقط مع "قلب تونس" ولكن أيضاً مع الكثير من التنظيمات السياسية كحزب التيار الوطني الحر، و"عيش تونسي"، وهي تكتلات انتخابية بالأساس ولدت لغرض الفوز في الانتخابات وتحصيل المناصب التشريعية والرئاسية.

لا جدال بأنه بل من واجب الأحزاب السياسية أن تطمح للحكم ذلك أن أصل نشأتها كامن في تطبيق برنامجها

السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ولا إشكال أيضاً في أن تستعد للانتخابات العامة من خلال تقارب مع بعض الأطراف السياسية القريبة منها قصد توسيع مواقعها الانتخابية، ولكن المفارقة أن لا تنشأ هذه الأحزاب نشأة طبيعية من خلال هيئة تأسيسية تتفرع عنها قيادة وقتية تحضر مؤتمر عام يضع الخطوط العريضة لخيارات الحزب وأطروحاته وخطابه السياسي والفكري.

الأحزاب الانتخابية هي لوثة من لوثات التجربة السياسية في تونس، حيث تتعاقد القوى والشخصيات المتنافرة ضمن تنظيم موحد لغاية المناصب والمقاعد دون وحدة فكرية جامعة

فمن المنطقي أن تستعصي على التجمعات الانتخابية إكثبات التطور والتقدم والإستمرارية، فالأحزاب لا تعيش بمقتضى الماكينات الإعلامية ولا تقوم على المد الخيري على أهميته الاجتماعية والأخلاقية، ولا تكبر بكاريزما الشخص المؤسس وإن توفرت فيه ملامح القيادة، بل تناسس على الحد

الأدنى من مأسسة القرار والديمقراطية الداخلية المتمثلة في تشاركية الهياكل المركزية والمحلية والجهوية. وكلما تاجلت مواعيد المؤتمرات الحزبية، إما بغرض دفن المشاكل الداخلية أو لإجل احتكار الشرعية ضمن قيادة معينة، كلما سارت الأحزاب نحو التفتت والانشقاق.

المفارقة في حالة قلب تونس، أن أساس الاستقالات، هو ذاته مقدمات تشكلت أي حزب سياسي، وتقصد بها العلاقة بين القيادة والكتلة النيابية، والخيارات السياسية الكبرى بالنسبة إلى الحكم والحكومة، والتوقع ضمن المشهد السياسي والحزبي في تونس، فمُحاربة الفقر ليست طرحاً سياسياً ولا أطروحة فكرية عميقة، بل هي شعار وعنوان عمل أكثر منه فلسفة حزب سياسي منوط به التفاصيل لخيارات سياسية واقتصادية واجتماعية قائمة وقادمة.

وكان من الأولى أن تُناقش هذه الخيارات والمسائل في الهيئات التأسيسية والتسييرية المؤقتة، قبل الانخراط في استحقاقات انتخابية كبرى، قد تخفي الاختلافات ولكنها لن تلغيها وقد تُؤخر التباينات ولكنها لن تحوّلها إلى توافقات.

جزء من إشكالية الحالة الحزبية في تونس، أن المشهد انتقل من التصحر التام إبان نظامي الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي، إلى الانحسار في المضامين إبان ثورة 14 من يناير، حيث صارت الأحزاب لا فقط مطبّات غنائمية للمناصب والمكاسب بما فيها

العام. وما عداه تجمعات عائلية دينية شعبية وشخصيات تحولت إلى كتل برلمانية، كغيرها على الضفة السنية التي انغمز فيها الحزب الإسلامي بذات الموجة العالية من المصالح إلى جانب أشخاص من بيوت قبلية وأصحاب مصالح تجارية داخل المجتمعات السنية وجدوا في ميدان البرلمان والعلاقات مع الحاكم الشعبي النافذ فرصاً لتأمين تلك المصالح ومضاعفتها.

الحركة السياسية الكردية تميزت عن غيرها من الطيف السياسي النافذ في العراق بالمحافظة على شخصيتها السياسية الوطنية وجذورها القومية الممتدة عن مطوحات الشعب الكردي متمثلة بالحزب الديمقراطي الكردستاني الذي ظل يشكل الجذر الأول لقيادة هذه الحركة، ومن قيادته البارزانية تُخرَج الراحل جلال الطالباني وأسس حزبه الاتحاد الوطني.

لا علاقة للبرلماني العراقي بمصالح الشعب وهمومه، بل بمصالحه الشخصية وتنفيذ رغبات زعيمه الأبوية. هل سمعتم ببرنامجي وقف وسط جمهوره متعمداً بتحقيق مطالبهم في حياة كريمة تتلاءم وغنى العراق بثرواته وعاهدهم بالتلحيز عن المسؤولية إن لم يتم ذلك، أو رفع صوته كاشفاً لعبة تبادل المصالح بين القادة السياسيين ومتحديا الظلم والإستبداد والفساد داخل البرلمان.

البرلمانيون منفذون لرغبات قادة كتلتهم، وإذا ما اكتشف هذا الزعيم أو ذاك خروج نائبه عن تعليماته أقصاه لينهب إلى حظيرة أخرى باحثاً عن تأمين مصالحه حتى انتهاء الدورة الانتخابية.

جميع البرلمانيين وعددهم 329 عضواً لا يمثلون وفق الإحصائيات الرسمية أكثر من 20 في المئة من مجموع الناخبين في العراق، وجاءت هذه النتائج بالتزوير. تدل هذه النسبة على أن



لعاب الباحثين عن حزام سياسي قوي للحكومة، كما تثير الراغبين في تقوية الجبهة الراديكالية المعارضة لمنظومة الحكم في البلاد، ولكن الثابت أن شرعية القابات تصنع في المؤتمرات الحزبية وتتجدد فيها أيضاً، وليس بسطوة الإعلام أو كاريزما الشخص، وما وضعية نداء تونس منا ببعيد.

الحصانة البرلمانية، بل إن الكثير منها صار قمة الجبل الظاهر لمنظومات عميقة من التحالف المدبّس بين الإعلام والمال والفساد والتهرب الضريبي. تتفق مع بعض قيادات قلب تونس التي تعزو هذه الاستقالات إلى ضغوطات خارجية، لأن كتلة بـ38 نائبا في البرلمان، كتلة عريضة ووازنة وتثير

البرلمان العراقي التائه في دروب المصالح

ويحصل على تقاعده منها وليس من خدمته الشعبية المؤقتة. لكن في العراق هناك قصة أخرى لا بد أن تكون لها نهاية.

المؤسسة البرلمانية الحالية لا تمثل شعب العراق. قلة نادرة من البرلمانيين الأفراد صادقة في وظيفتها. في الأيام الأخيرة حيث يخيم الهلع والخوف من المصير المحتوم الذي فرضته انتفاضة أكتوبر بمطلبها حل البرلمان، برزت ظاهرة التمرد على قرارات الزعامات كشفها أرقام محاولة تمرير رئيس الوزراء محمد توفيق علاوي، فعلى الرغم من التوافق عليه بين الكتل الشيعية الكبيرة إلا أن عدد المصوتين له كان 108، بينهم برلمانيون من السنة والأكراد والتركمان مما يعني غياب بوضلة التوجه القبلي الشيعي.

لولا نعمة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي على البرلمانيين والمتضامنين معهم، لما عرف الجمهور أسماءهم ووجههم وكنياتهم، فهم وإن خرجوا من مدن ومحافظات وعائلات عريقة إلا أنهم أساءوا إلى تلك العائلات والقبائل وانقطعوا عنها وأصبحوا يقيمون داخل محميات المنطقة الخضراء أو البيوت المحصنة حسب مستوياتهم.

تحولت غالبية هؤلاء البرلمانيين في الفترة الأخيرة إلى مخبري اللحظة، فعن طريق نعمة "تغريدة التويتتر" التي نقلها لهم الرئيس الأميركي دونالد ترامب أصبحنا اليوم نتابع أخبار قوائم المرشحين لرئاسة الوزارة المتوقعة من بعض البرلمانيين في تكرار ممل ينم عن مستوى التخلف والتبعية الذي يعيشه هؤلاء. يسيطر على هؤلاء شعور واهم بأنهم يصدرون بيانات سياسية للجمهور عبر تلك التغريدات أو شرايهم لبعض الأرقام الصحافية الرخيصة، وهمهم بزعامة توجيه الرأي العام حين تستضيفهم القنوات الفضائية العراقية والعربية تحت عناوين لا تمت للحقيقة بصلة كالمحلل والخبير الاستراتيجي أو ممثل الكتلة البرلمانية الغلانية حيث تسعى تلك القنوات لملء الفراغ

الزمني للبيت في حين تغادر مهنتيتها وتسيء إلى عقل جمهور المشاهدين في البلدان الديمقراطية التي تحترم مواطنيها يقضي البرلماني فترة وظيفته الخدمية بلا امتيازات خارقة

كالتالي في العراق، ثم يعود إلى وظيفته السابقة

الجزائر: نحو جمهورية جديدة للزجر والمراقبة

أزراج عمر
كاتب جزائري

لم يعد بناء المجال العام التاديب في الجزائر مجرد نزوة أقلية سياسية في هذا الحزب أو ذاك، أو دعوة عابرة لهذا الفرد أو لتلك الجهة فقط، وإنما أصبح قراراً رئاسياً سيشهد تطبيقاً عملياً خلال الأسابيع القليلة القادمة. وجاء ذلك ينتظر أن يغير هذا النمط من المجتمع التاديبية طبيعة العلاقات في النسيج الجزائري العام رأساً على عقب.

ومن الواضح أن هذا الإجراء القانوني يتم بشكل منهجي تحت مظلة شعار حماية الديمقراطية والحرية، بواسطة التصدي لمختلف أشكال التمييز وخطاب الكراهية والعنف. وفي هذا الخصوص أعلنت السلطات الجزائرية خلال هذا الأسبوع أن لجنة القانون والحرية التابعة للبرلمان الجزائري، برفقته السفلى والعليا، بصدد الشروع في مناقشة حزمة من مشاريع القوانين الجديدة من أجل عرضها قريباً على النواب للمصادقة عليها.

من المستحيل سنّ قوانين عادلة بمعايير موضوعية تميز بين آفات العنف وخطاب الكراهية، وبين النقد السياسي والاجتماعي

في هذا المناخ هناك من يرى أن لجوء النظام الجزائري في هذا الوقت بذات إلى مثل هذه الإجراءات يرمي إلى تحقيق أهداف مبطنة لا علاقة لها بالهدف الذي يروج له في مختلف وسائل الإعلام التابعة للدولة وهو التنظيم الحسن لسلوك المواطنين والمواطنات، وتمثل هذه الأهداف المضرة في تهينة الأجواء للمصادقة على الدستور وإجراء الانتخابات التشريعية وفق أجدات النظام الحاكم، وكبح جماع الحراك الشعبي الذي ما فتئ يواصل معارضته للنظام الحالي بقوة بعد الإطاحة بالرئيس السابق

عبدالعزیز بوتفليقة وجزء معتبر من جماعته. ويرى المراقبون السياسيون أن تطبيق القوانين التي سيتمخض عنها عمل لجنة القانون والحرية البرلمانية سوف ينال من حرية التعبير والنقد المكفولين دستورياً، وسيؤدي تبعاً لذلك إلى قص أجنحة المجموعات التي تستخدم فضاعات وسائل التواصل الاجتماعي وبعض المنابر مثل الصحف والفضائيات التابعة للقطاع الخاص للتعبير عن مشاكلها الاجتماعية وانشغالاتها السياسية.

في هذا السياق يستغرب عدد كبير من الناشطين الحقوقيين هذا التحرك المستعجل من طرف النظام الجزائري لإضافة قوانين تجريم أخرى أكثر رداً إلى ركام قوانين التجريم الكثيرة التي أعاققت وما تزال تعوق الحريات في البلاد. وفي هذا الخصوص يرى قطاع كبير من المواطنين أن إسناد مهمة سنّ قوانين تجريم جديدة للبرلمان الجزائري سوف لن ينتج عنه سوى المزيد من سيطرة السلطات على المواطنين الذين يدركون أن البرلمان لا يعبر عن الإرادة الشعبية، لأن ثلث أعضائه حالياً هم من تعيين الرئيس السابق بوتفليقة في إطار ممارساته لما يسمّى بحق الثلث الرئاسي المكفول له حسب الدستور الذي صاغه على مفاصده، أما ما يسمّى الأعضاء المنتخبين فهم، في الحقيقة، ليسوا سوى بقايا المرحلة الفاسدة التي تعتبر حلقة أساسية من حلقات ميراث بوتفليقة.

وما يزيد الأمر تعقيداً بشأن هذه القوانين المنتظرة هو عدم تكليف هيئة شعبية محايدة لها مصداقية لتقوم أولاً بدراسة قضايا التمييز وخطاب الكراهية والحض على العنف في المجتمع، ومن ثم تقديم مقترحات لأساليب وإجراءات ذات طابع تربيوي وتثقيفي وحضاري ثانياً للتغلب عليها بما يضمن المصلحة الوطنية واحترام الحريات الشعبية.

وبسبب إقحام البرلمان غير المحايد في هذه العملية يرى المراقبون للشأن الجزائري أنه من المستحيل أن يتم إنتاج القوانين العادلة في أطر المعايير الموضوعية التي تميز بين آفات العنف وخطاب الكراهية وأنماط التهم والفض على السلوك المشين، وبين النقد السياسي والاجتماعي الموجه من طرف الإعلاميين والناشطين المستقلين وجماهير الحراك إلى تعسف السلطات والتسيير السيء للشأن العمومي.

د. ماجد السامرائي
كاتب عراقي

إذا كان للتاريخ من أهمية لتقييم الحياة السياسية العراقية في الوقت الحالي، فإن مقطعاً واحداً من ذلك التاريخ يشير إلى مكانة الخبز السياسية والثقافية ونقلها في حياة الشعب في تعديل وتغيير مسارات مهمة على مستوى الحكم لفترة ما قبل العام 1958، حيث تصمد الحركة الوطنية العراقية للهيمنة البريطانية.

أغلب الأحزاب الوطنية داخل مجلس النواب وخارجها انحازت، وقتها، إلى تطاعات الشعب، وسجل لها التاريخ العراقي أمثلة رائعة مثل "وثبة كانون" عام 1948 التي أصبحت رمزاً من رموز التاريخ الأبوي لثورة أكتوبر الحالية، حيث أسقط الشعب وحركته الوطنية المعارضة في ذلك الوقت معاهدة بورتسموث مع بريطانيا ورئيس وزراء العراق صالح جبر، سقط خلالها شهداء على الجسر الذي سُمّي باسمهم في العاصمة بغداد.

هذه الفقرة التاريخية من فعاليات السياسيين وطلاتهم المثقفة في العهد الملكي، ونضال الثوار اليوم ضد سلطة القمع والفساد تدبّن المظاهر الحالية الرثة بعد عام 2003 لمن يسفون أسمهم "نواب الشعب"، وهم لا يحملون من الاسم سوى بطاقتهم الشخصية ومواردهم الخاصة ونفوذهم لتمير أجدات الغير في أسوأ مثال لوظيفة البرلماني.

الحياة السياسية اليوم لا تقوياً أحزاب حقيقية وإنما كتل وتجمعات برلمانية، وحتى الحزب الشعبي الوحيد، حزب الدعوة، الذي حمل عنوان حركة سياسية دعوية في فترة سابقة، تخلّى عنها لصالح صفقات نهب المال



العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
أسسها 1977
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة العيوقبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk